



جمعية المستثمرين بسوهاج

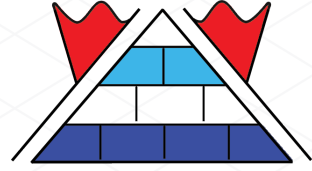
أجندة أعمال سوهاج ٢٠١٩

تنشيط الاستثمار والقطاع الخاص

صادرة عن جمعية المستثمرين بسوهاج

بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة

أبريل ٢٠١٩



جمعية المستثمرين بسوهاج

جمعية المستثمرين بسوهاج المشهرة تحت رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٩٥ هي أول جمعية أهلية في صعيد مصر، أنشأت لمعاونة المستثمرين في دراسة وحل مشاكلهم وتحسين مناخ الاستثمار ورفع مستوى العاملين بقطاع الاستثمار والمجتمع المحلي . تهدف الجمعية لتحقيق التنمية المستدامة للاستثمار والمجتمع المحلي .تعمل على دراسة المشاكل التي يتقدم بها الاعضاء وإيجاد حلول لها ، التعاون وفتح قنوات اتصال مع الجهات الحكومية والغير حكومية المعنية بتحسين مناخ الاستثمار لعمل كيان قوي يستطيع أن يحمي كافة أعضائه، التنسيق والتعاون مع جمعيات المستثمرين في صعيد مصر وتأييث ائتلاف لدعم مطالب الأعضاء، توفير أفضل مناخ للاستثمار من خلال التدريب لتوفير الايدي العاملة المدربة، تدريب وإعداد شباب المستثمرين لتولي القيادة مستقبلا، دعم توجه الأعضاء وتوعيتهم بالمسؤولية المجتمعية لدعم المجتمع المحلي ، ونشر الوعي بأهمية الصناعة والاستثمار في تنمية الاقتصاد المصري. علما بأن عدد أعضاء الجمعية العمومية هو ٥٨ عضوا فقط وتاريخ تأسيس الجمعية فبراير ١٩٩٥.

العنوان : سوهاج - حي الكوثر - ابراج الأوقاف - برج رقم (٤)

تليفون: ٤٨١٩٢٤٨ / ٩٣

فاكس: ٤٨١٩٢٤٩ / ٩٣

www.siaegypt.org



بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة

المحتويات

الملخص التنفيذي	٧
لماذا نقدم هذه الورقة؟	٩
التوصيات وخطة العمل	١١
الملحق الأول: أهمية محافظة سوهاج	٣١
الملحق الثاني: تحليل التحديات وأولويات المستثمرين وأولويات الجهات الحكومية فى سوهاج	٣٣
الملحق الثالث: دراسة حالة	٣٥
الملحق الرابع: نتائج استمارة الاستبيان	٣٧
الملحق الخامس: قائمة بأهم الجهات المعنية	٤٧
المراجع	٥١

الملخص التنفيذي

يواجه المستثمرون في سوهاج العديد من المعوقات المتعلقة ببيئة الأعمال في المحافظة تحول دون نمو أعمالهم بالشكل الملائم لإمكاناتهم وإمكانات سوهاج، وبالتالي تُضعف من قدرتهم على المساهمة في نمو وتنمية المحافظة وخلق فرص العمل التي نحن في أشد الاحتياج إليها. ومن أجل تحديد تلك المعوقات وسبل تذليلها، قامت جمعية المستثمرين بسوهاج بإعداد ورقة سياسات تشتمل على توصيات وخطة عمل قابلة للتنفيذ لتقديمها لصانعي القرار من أجل القضاء على تلك المعوقات. وتحدد خطة العمل المدى الزمني للتوصيات وكذلك الجهات المسؤولة عن تنفيذها. والجدير بالذكر، أن كل التوصيات المطروحة قابلة للتنفيذ وليست مجرد تعبير عن آمال وطموحات غير واقعية للمستثمرين.

ومع استمرار تدني مؤشرات التنمية في المحافظة على مدار سنوات عديدة على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية بها وعلى الرغم من التوجه العام الذي أعلنت عنه الحكومة المصرية للتركيز على نمو وتنمية محافظات الصعيد، فإنه لا يوجد تحسن ملحوظ في بيئة الأعمال.

ومن خلال إجراء دراسة حالة واستقصاء بمشاركة مستثمري سوهاج، يتبين أن أهم المعوقات أمامهم تتمثل في:

١. ضعف المرافق والبنية التحتية في المناطق الصناعية،
٢. صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة،
٣. الصعوبات الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى الدولة،
٤. صعوبة إيجاد العمالة الماهرة،
٥. صعوبة التسويق داخلياً وخارجياً،
٦. البيروقراطية المبالغ فيها وتعقد بعض الإجراءات الحكومية.

وبالرغم من وجود سياسات وخطط حكومية من المفترض أن تعالج الجزء الأكبر من هذه المعوقات، إلا أنها عادة لا توضع حيز التنفيذ، أو لا يتم متابعتها تحقيقها للنتائج المرجوة منها بمؤشرات واضحة، وبالتالي لا يصل مردودها إلى المستثمرين والمواطنين.

ولسد تلك الفجوة بين الخطط الحكومية وتفعيلها، فقد تم وضع التوصيات الواجب تنفيذها على المدى الزمني القصير والمتوسط لمعالجة المشاكل بحلول عاجلة، وأخرى طويلة المدى للقضاء على أسباب المعوقات من جذورها ووقف استمرارها عبر السنوات القادمة. وقد تضمنت مجالات التوصيات المقترحة تطوير المناطق الصناعية من حيث المرافق والإدارة والخدمات، وكذا تيسير الحصول على التمويل المصرفي وغير المصرفي، وإتاحة خدمات تطوير الأعمال، وتهيئة مناخ الأعمال، والبدء في تفعيل اللامركزية وآليات المراقبة والتقييم الجيد للأداء، بالإضافة إلى وضع آليات واضحة من قبل الحكومة لضمان أخذ وتضمين رأي المستثمرين في صناعة القرار قبل اتخاذه وجعل الحوار والتشاور مع مستثمرى سوهاج جزءاً أصيلاً من عملية صنع القرار.

هذا ومن المنتظر أن تأخذ الحكومة المصرية هذه الورقة بالاهتمام اللازم وأن تنظر للتوصيات وخطة العمل الواردة بها بعين الاعتبار، علماً بأنها مبنية على أساس أولويات المستثمرين الذين يحرصون دوماً على التواصل مع دوائر صناعة القرار الاقتصادى.

لماذا نقدم هذه الورقة؟

ما هي المشكلة المطلوب حلها؟

وجود معوقات مؤسسية وتشريعية وإجرائية وتمويلية متأصلة في محافظة سوهاج تحول دون استغلال المستثمرين لكامل طاقاتهم ونمو أعمالهم وتؤدي إلى إهدار هائل لمواردهم وموارد الدولة، مع عدم معالجة تلك المعوقات من جانب الجهات الحكومية. وذلك نتيجة لتركز اهتمام صانعي السياسات بمحافظة القاهرة ومحافظات أخرى وإعطاء أولوية متأخرة لمحافظات الصعيد مثل سوهاج.

ما هو الهدف من التوصيات وخطة العمل؟

وضع توصيات وخطة عمل شاملة قابلة للتنفيذ آخذة في الاعتبار خصوصية إمكانات محافظة سوهاج ورؤية مجتمع الأعمال بها ليتم عرضها على صانعي القرار في الجهات المختلفة القادرة على القضاء على معوقات الاستثمار في سوهاج.

كيف تم إعداد ورقة السياسات؟

تم إعداد خطة العمل لتشمل التوصيات، والهدف من كل منها، والإجراءات اللازمة للتنفيذ، والمدى الزمني المتوقع، وذلك في ضوء دراسة مناخ الاستثمار في سوهاج وطبقاً لأولويات المستثمرين كما حددها بأنفسهم. وتحليل المعوقات التي تواجه أصحاب الأعمال، يتبين أن بعضها يؤثر على المستثمرين في سوهاج على وجه التحديد، والبعض الآخر متعلق بمناخ الاستثمار في مصر بوجه عام، ولكنه أيضاً ذو تأثير مباشر على مستثمري سوهاج. وبناءً عليه، تضمنت خطة العمل توصيات مقترحة تنفيذها على المستويين المحلي والقومي. كما تم اقتراح بعض الحلول التي يتطلب تنفيذها إرادة سياسية قوية وفترة زمنية طويلة المدى ولكنه لا بد منها إذا أراد صانعو القرار أن يتم القضاء على معوقات الاستثمار بشكل جذري. وقد تم إعداد هذه التوصيات من خلال:

- ◆ جمع البيانات الميدانية من المستثمرين بسوهاج (مقابلات وزيارة بعض المصانع واستمارة رأى) وتحليل هذه البيانات تحليلاً كمياً ونوعياً بما يوضح نوعية وحجم المشاكل ومدى شيوعها وتأثيرها.
- ◆ إجراء البحوث المكتبية حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسوهاج وألويات الحكومة المصرية ذات الصلة.
- ◆ التشاور مع بعض الجهات الحكومية المعنية.
- ◆ مراجعة ورقة العمل السابق نشرها فى ديسمبر ٢٠١٧ حول "مستقبل وتحديات الاستثمار فى سوهاج" والتي تم إعدادها بناء على جلسات تشاورية ضمت العشرات من المستثمرين والمسؤولين بالجهات الحكومية ومؤسسات التمويل.
- ◆ تحليل البيانات جميعها والخروج بتوصيات واقعية تعالج أسباب المعوقات.

التوصيات وخطة العمل

المسؤولية الأولية

المقصود بها الجهة المسؤولة عن قيادة تنفيذ التوصية بالتنسيق مع الجهات الأخرى.

المسؤولية الثانوية

المقصود بها الجهات التي ستشارك في تنفيذ التوصية.

المدى الزمني

المدى الزمني القصير أقل من سنة، والمتوسط من سنة إلى ٣ سنوات، والطويل أكثر من ٣ سنوات.

تطوير المناطق الصناعية

التوصية: سرعة تفعيل برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر*، لسرعة الانتهاء من تنفيذ أعمال المرافق الضرورية بالمناطق الصناعية

الهدف من التوصية: تعظيم الاستفادة من وجود خطة وتمويل مخصص لأعمال البنية التحتية وترفيق وتطوير المناطق الصناعية وهي الأولوية القصوى للمستثمرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ وتفعيل المادة ٣ منه (البندين ٣ و٨) بشأن ترفيق المناطق الصناعية، مع مراعاة سد فجوة التطبيق في إعداد اللائحة التنفيذية للقانون والإجراءات المتعلقة بتنفيذها.
- ◆ تنفيذ أعمال البنية التحتية وتطوير المرافق طبقاً لأولويات المستثمرين.
- ◆ الأولويات الحالية لأعمال المرافق هي:
 - شبكات الكهرباء
 - شبكات المياه
 - شبكات الاتصالات
 - شبكات الصرف
 - الإنارة
 - الغاز الطبيعي
 - الطرق

* البرنامج الممول بقرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، ومشاركة من الحكومة المصرية بقيمة ٤٥٧ مليون دولار

المسؤولية الأولية :

- ◆ وزارة التجارة والصناعة باعتبارها الجهة المسؤولة عن إصدار اللائحة التنفيذية
- ◆ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ◆ وزارة التنمية المحلية
- ◆ هيئة المجتمعات العمرانية

المسؤولية الثانوية:

- ◆ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة البترول والثروة المعدنية والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة النقل والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات التابعة لها

المدى الزمني: المدى المتوسط



تطوير المناطق الصناعية

التوصية: التأكد من استكمال جميع المرافق بالمناطق الصناعية المقامة بالفعل وإشغالها بنسب مرتفعة قبل التوسع في إنشاء مناطق صناعية جديدة

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تفعيل قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ خاصة المادة ٣، بند ٤ فيما يتعلق بالبت في طلبات إنشاء المناطق الصناعية أو التوسع فيها، مع مراعاة سد فجوة التطبيق في إعداد اللائحة التنفيذية للقانون والإجراءات المتعلقة بتنفيذها.
- ♦ التأكد من أخذ رأي المستثمرين في الاعتبار عند تقييم حالة المناطق الصناعية القائمة لتقرير مدى الحاجة لإقامة مناطق جديدة.

الهدف من التوصية: تعظيم

الاستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق عائد اقتصادي أكبر على الاستثمارات المقامة بالفعل

المسؤولية الأولية :

- ♦ وزارة التجارة والصناعة
- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ♦ محافظة سوهاج
- ♦ هيئة المجتمعات العمرانية

المدى الزمني: المدى القصير

٣

تطوير المناطق الصناعية

التوصية: وضع وتفعيل نموذج لإدارة المناطق الصناعية بمشاركة المستثمرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تفعيل المادة ٩ من قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ (البند السابع بالفقرة الأولى) والخاصة بتشكيل واختصاصات ونظم عمل مجالس إدارة المناطق الصناعية، وإصدار اللائحة التنفيذية للقانون.
- ♦ وضع المستثمرين كأعضاء لهم حق التصويت فى مجالس إدارة المناطق الصناعية.
- ♦ تولى شركات خاصة أعمال الإدارة اليومية للمناطق الصناعية.
- ♦ الاتفاق مع المستثمرين لوضع آلية عادلة لتمويل أنشطة إدارة المناطق الصناعية.
- ♦ تشتمل إدارة المناطق الصناعية على أعمال الصيانة الدورية، والتعاقد على خدمات النظافة والأمن، والخدمات اللوجيستية ووسائل التنقل الداخلية، وتوفير خدمات فنية مشتركة مثل المعامل وغيرها من الخدمات سواء كانت معدات إطفاء الحرائق أو عيادات أو مواد غذائية، الخ.

الهدف من التوصية: إدارة

المناطق الصناعية بما يحقق مصالح المستثمرين، مع ضمان صيانة البنية التحتية وجودة الخدمات الموجودة بكل منطقة بشكل مستمر.

المسؤولية الأولية :

- ♦ وزارة التجارة والصناعة
- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المسؤولية الثانوية:

- ♦ المحافظة/ الوحدات المحلية
- ♦ جمعيات المستثمرين

المدى الزمني: المدى القصير

لوضع النموذج، وتنفيذه فى المدى المتوسط

ع

تطوير المناطق الصناعية

التوصية: الترويج للمناطق الصناعية والخدمات المتاحة بها

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تفعيل قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ فيما يتعلق بالترويج للمناطق الصناعية (المادة ٣، البند ١٦).
- ◆ الإعلان عن عدد ونوعية الأنشطة الصناعية الموجودة بكل منطقة.
- ◆ جذب مقدمي الخدمات للتواجد بالمناطق الصناعية والإعلان عن تلك الخدمات.
- ◆ التواصل مع كبار المستثمرين لجذبهم لإقامة نشاطهم بالمناطق الصناعية.
- ◆ وضع خريطة الاستثمار اللتان أطلقتها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التجارة والصناعة بشكل يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المحافظات المختلفة ومنها سوهاج.

الهدف من التوصية: جذب مزيد

- من المستثمرين ودعم المشروعات القائمة بها للوصول لنسبة إشغال أعلى، وبالتالي جذب مقدمي الخدمات، وتحقيق التكامل في سلاسل القيمة (الروابط فيما بين المنشآت)، وخفض التكلفة التي يتحملها كل مصنع حال تحميل شاغلي المنطقة بأية تكاليف.

المسؤولية الأولية :

- ◆ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ◆ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- ◆ محافظة سوهاج

المسؤولية الثانوية:

- ◆ مجالس إدارة المناطق الصناعية

المدى الزمني: المدى المتوسط

تطوير المناطق الصناعية



التوصية: تقديم الدعم الفني للمنشآت لتطوير وحدات معالجة الصرف الصناعي

المسؤولية الأولية :

- ◆ جهاز شؤون البيئة
- ◆ وزارة التجارة والصناعة
- ◆ جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المسؤولية الثانوية:

- ◆ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- ◆ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (وشركة سوهاج التابعة لها)
- ◆ مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار بوزارة التجارة والصناعة - المركز التكنولوجي للإنتاج الأنظف
- ◆ مركز تحديث الصناعة

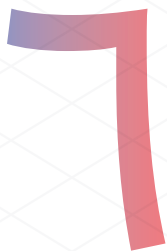
المدى الزمني: المدى المتوسط

الهدف من التوصية: مساعدة

المستثمرين على التخلص من المخلفات السائلة بما يتوافق مع متطلبات الصرف الصناعي

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إجراء مسح لنظام معالجة الصرف بالمصانع لتحديد إذا ما كانت وحدات المعالجة موجودة من عدمه، أو لتقييم جودتها ومطابقتها للمعايير في حالة وجود الوحدات.
- ◆ تحديد الاحتياجات الفنية بكل مصنع.
- ◆ تقدير القيمة المالية المطلوبة للتنفيذ بكل مصنع.
- ◆ تقديم الدعم المالي من جانب الجهات الحكومية وغير الحكومية لتغطية تكاليف تنفيذ الاصلاحات.
- ◆ تنفيذ الاصلاحات وجلب التكنولوجيا والتدريب عليها.



تطوير المناطق الصناعية

التوصية: فصل فواتير الصرف الصحي عن فواتير المياه

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١٨ ليسمح بفصل تعريفه مقابل الصرف الصحي عن تعريفه المياه في النشاط الصناعي والمقررة الآن كنسبة ٩٨٪ من تعريفه المياه (الجدول رقم ١ الملحق بالقرار).
- ♦ اعتماد نظام عداد الصرف الصحي للأنشطة الصناعية والتعريفه الخاصة به.
- ♦ اعتماد مقاييس تركيب عدادات الصرف الصحي بالمنشآت الصناعية.
- ♦ تركيب العدادات بالمصانع والعمل بالنظام الجديد.

المدى الزمني: المدى القصير

الهدف من التوصية: التوقف عن المبالغة في محاسبة المصانع على الصرف الصحي بدون وجه حق إما لعدم وجود شبكة صرف بالأساس، أو لعدم قيام المصانع بصرف نسبة كبيرة من المياه بسبب طبيعة النشاط والتي غالباً ما تستهلك نسب كبيرة من المياه وتقوم بصرف نسبة أقل.

المسؤولية الأولية:

- ♦ رئاسة مجلس الوزراء
- ♦ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

المسؤولية الثانوية:

- ♦ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (وشركة سوهاج التابعة لها)
- ♦ محافظة سوهاج والوحدات المحلية

تطوير المناطق الصناعية



التوصية: تمويل بعض أعمال البنية التحتية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص

المسؤولية الأولية:

- ♦ الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص - وزارة المالية
- ♦ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

المسؤولية الثانوية:

- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ♦ المحافظة/الوحدات المحلية
- ♦ شركة غاز الأقاليم - ريجاس
- ♦ الشركة القابضة لكهرباء مصر (وشركات الوجه القبلي التابعة لها)
- ♦ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (وشركة سوهاج التابعة لها)

المدى الزمني: المدى المتوسط

الهدف من التوصية:

تنويع مصادر التمويل والابتعاد عن الموازنة العامة للدولة كلما أمكن.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تحديد مشروعات البنية التحتية المختلفة الصالحة للتمويل من خلال هذا النظام والتي يمكن تنفيذها على المدى الطويل (غير ذات أولوية عاجلة).
- ♦ دراسة جدوى تنفيذ هذه الأعمال من خلال نظام الشراكة مع القطاع الخاص.
- ♦ السير في إجراءات المشروعات التي يتم اختيارها طبقاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.



مشاركة المستثمرين في صنع القرار

التوصية: ضرورة إقامة حوار مستمر بين المستثمرين والجهات الحكومية وأخذ رأي المستثمرين في الاعتبار قبل اتخاذ أية قرارات.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ مأسسة* عملية صنع القرار في الجهات الحكومية بحيث تتضمن مشاركة فعالة من المستثمرين منذ مرحلة التخطيط.
- ◆ وضع أولويات المستثمرين في الاعتبار قبل اتخاذ أية قرارات.
- ◆ إتاحة ونشر القرارات التي يتم اتخاذها.
- ◆ إقامة نظم فعالة لتلقى الشكاوى والاستفسارات والمقترحات من المستثمرين، وحل الشكاوى بشكل ناجز.
- ◆ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها منع تكرار الشكاوى.

* المقصود بالمأسسة هو جعل الحوار جزءاً من الأعمال الأصلية بالمؤسسة دون تغيير في العملية التشاورية باختلاف القائمين على إدارة المؤسسة.

الهدف من التوصية: منح الفرصة

الكافية للمستثمرين للتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم والمشاركة في عملية صنع القرار، وكذا الرد على استفساراتهم وحل شكاواهم والعمل على تلافيها.

المسؤولية الأولية:

- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ◆ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- ◆ وزارة التنمية المحلية
- ◆ وزارة التضامن الاجتماعي

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الجهات الحكومية

المدى الزمني: المدى المتوسط

٩

الحصول على الخدمات المالية

التوصية: توفير التمويل المصرفي للمستثمرين بشروط وإجراءات ميسرة

الهدف من التوصية:

♦ حل صعوبات الحصول على التمويل التي يواجهها المستثمرون (مثل رفض البنوك لطلبات القروض، وطلب ضمانات مبالغ فيها، ومنح مبالغ مالية أقل من المطلوبة، وطول فترة دراسة طلبات القروض).

♦ تفعيل وتوسيع مجال الاستفادة من المبادرات المختلفة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مبادرة البنك المركزي، ومبادرة وزارة التنمية المحلية «مشروعك»، ومبادرة مكتب الالتزام البيئي باتحاد الصناعات المصرية).

المدى الزمني: المدى المتوسط

المسؤولية الأولية:

♦ البنك المركزي المصري
♦ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المسؤولية الثانوية:

♦ البنوك التجارية (وبصفة خاصة البنك الأهلي المصري وبنك مصر نظراً لتواجدهما بكثافة في المحافظة واعتماد المستثمرين على البنوك الحكومية)
♦ اتحاد بنوك مصر
♦ وزارة التنمية المحلية
♦ اتحاد الصناعات المصرية

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ زيادة صلاحيات فروع البنوك المحلية في إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان.
- ♦ إصدار تعليمات داخلية بكل بنك للتنبيه على الفروع بالالتزام بالإجراءات والشروط الميسرة الواجب اتباعها.
- ♦ قيام البنوك بإعداد تقارير ربع سنوية تشمل عدد طلبات القروض، وقيمة كل منها، وموقفها من الحصول على الموافقة والمنح، والمدة المستغرقة منذ تقديم الطلب حتى الحصول على التمويل. ويتم رفع التقارير التفصيلية لكل فرع للمركز الرئيسي لكل بنك، والتقارير الإجمالية يتم تقديمها للبنك المركزي المصري، مع العمل على تحسين الأداء بمتابعة تحليل تلك التقارير.
- ♦ تفعيل مبادرات منح الخدمات الاستشارية التي تساعد المشروعات على إعداد خطط عملها ودراسات الجدوى والمستندات الأخرى اللازم تقديمها للبنوك (مثل مبادرة البنك المركزي مع جامعة النيل «نايل برونور»).
- ♦ قيام البنوك بنشر دليل لمساعدة المنشآت للحصول على التمويل (يتضمن شروط الحصول على التمويل، والمستندات التي سيتم طلبها، والتكاليف التي سيتحملها المشروع، والمدة الزمنية التي تستغرقها عملية منح التمويل، والأخطاء الشائعة التي يقع فيها لمستثمرون وكيفية تفاديها، الخ).
- ♦ إعداد آلية لدراسة شكاوى المستثمرين وحلها، إما من خلال إجراءات داخل البنك أو بالتنسيق مع الجهات التي تقدم الدعم الفني للمشروعات لتأهيلهم لإعداد دراسات الجدوى وخطط الأعمال اللازمة.

الحصول على الخدمات المالية



التوصية: تيسير حصول المستثمرين على الخدمات المالية غير المصرفية

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتبني مبادرة لزيادة استخدام التمويل غير المصرفي بشروط وإجراءات ميسرة على غرار مبادرة البنك المركزي.
- ◆ رفع وعي المستثمرين بوسائل التمويل غير المصرفية (مثل التأجير التمويلي، والتخصيم، وصناديق الاستثمار) وكيفية الاستفادة منها، من خلال عقد اللقاءات التوعوية بحضور ممثلي تلك المؤسسات والمستثمرين.
- ◆ وضع حوافز لمؤسسات التمويل غير المصرفية للتعامل مع صغار ومتوسطي المستثمرين وبصفة خاصة في محافظات الصعيد، وتوعيتهم بفرص النمو المتاحة هناك.

الهدف من التوصية: الاستفادة

من وجود وسائل تمويل غير تقليدية تناسب احتياجات صغار ومتوسطي المستثمرين (مثل التمويل قصير الأجل) والتي لم يتم تفعيلها بشكلٍ كافي حتى الآن.

المسؤولية الأولية :

- ◆ الهيئة العامة للرقابة المالية
- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

المسؤولية الثانوية:

- ◆ مؤسسات التمويل غير المصرفية

المدى الزمني: المدى المتوسط

الحصول على الخدمات غير المالية

التوصية: زيادة قدرة مستثمري سوهاج على النفاذ للأسواق الخارجية

المسؤولية الأولية :

- ◆ القطاعات والهيئات التابعة لوزارة التجارة والصناعة مثل قطاع التمثيل التجاري والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- ◆ هيئة تنمية الصادرات
- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ◆ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- ◆ اتحاد الصناعات المصرية
- ◆ جمعيات المستثمرين ورجال الأعمال

المدى الزمني: المدى القصير

الهدف من التوصية:

- ◆ حصول المستثمرين على معلومات كافية عن الأسواق الخارجية.
- ◆ إتاحة الفرصة أمام المستثمرين للوصول إلى أسواق جديدة وبالتالي تحقيق كثافة إنتاجية وزيادة حجم الصادرات.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إعداد دراسات سوق للمنتجات المتعلقة بأنشطة المستثمرين بسوهاج (مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية والنسيج).
- ◆ نشر المعلومات عن المعايير الدولية والخاصة بالسلع التي ينتجها مستثمرو سوهاج.
- ◆ تعريف المستثمرين بالدول المبرم معها اتفاقيات تجارية تعطي ميزة للمصدرين المصريين.

الحصول على الخدمات غير المالية

١٦

التوصية: تيسير حصول المستثمرين على خدمات تطوير الأعمال

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تقييم احتياجات المستثمرين وتحديد الخدمات التي تنقصهم.
- ◆ التفاوض مع مقدمي الخدمات لتيسير الإجراءات والمقابل المالي المطلوب مقابل الخدمة.
- ◆ تعاقد إدارة المناطق الصناعية مع مقدمي الخدمات للتواجد في المناطق الصناعية.
- ◆ تعريف المستثمرين بالخدمات المتاحة التي يمكنهم الاستفادة منها.

المدى الزمني: المدى المتوسط

الهدف من التوصية: مساعدة

المشروعات على الحصول على الخدمات غير المالية التي تساعدهم على النمو (مثل الترويج والتسويق للمنتجات، والتدريب الفني والمهني للعاملين، والاستشارات الفنية، والمشاركة في المعارض، الخ).

المسؤولية الأولية :

- ◆ إدارة المناطق الصناعية
- ◆ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- ◆ جميع مقدمي الخدمات (جهات حكومية وغير حكومية).

١٣

تهيئة مناخ الأعمال

التوصية: تبسيط إجراءات تأسيس وتشغيل المنشآت

الهدف من التوصية:

- ♦ مساعدة المستثمرين على إنشاء وتشغيل منشآتهم والاستفادة من العمل بشكل رسمي.
- ♦ مساهمة في حل مشكلة المنافسة غير العادلة التي يواجهها المستثمرون الملتزمون بسبب وجود مشروعات غير رسمية تقدم سلعاً لا تخضع للرقابة وبأسعار تنافسية على أساس غير عادل.

المسؤولية الأولية :

- ♦ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ♦ وزارة التجارة والصناعة
- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المدى الزمني: المدى المتوسط

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تفعيل قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ فيما يتعلق بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المناطق الصناعية (المادة ٣، البند ٩).
- ♦ تفعيل القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار (مادة ٢١) بشأن مراكز خدمات المستثمرين، مع تقييم وتطوير أدائها باستمرار.
- ♦ التوعية بوجود الخدمات الميسرة وكيفية تنفيذها.

المسؤولية الثانوية:

- ♦ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- ♦ وزارة المالية
- ♦ وزارة التضامن الاجتماعي

تهيئة مناخ الأعمال

١٤

التوصية: تبسيط إجراءات التصدير

الهدف من التوصية: حل مشاكل المستثمرين غير القادرين على التصدير بسبب طول وكثرة الإجراءات المطلوبة.

المسؤولية الأولية:

◆ هيئة تنمية الصادرات

المسؤولية الثانوية:

◆ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة

والصغيرة ومتناهية الصغر

◆ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات

والواردات

◆ مصلحة الجمارك المصرية / وزارة

المالية

آليات/إجراءات التنفيذ:

◆ إتاحة وتحديث المعلومات حول إجراءات التصدير بما فيها تلك التي تتعلق بطبيعة المنتجات المراد تصديرها.

◆ يمكن إجراء التصدير بحيث يتم أغلبها دون الحاجة للتواجد في جهات متعددة أو التواجد أكثر من مرة.

المدى الزمني: المدى المتوسط

١٥

تهيئة مناخ الأعمال

التوصية: تفعيل برنامج دعم الصادرات

المسؤولية الأولية:

♦ صندوق دعم الصادرات

الهدف من التوصية: زيادة القدرة التنافسية للمستثمرين

المسؤولية الثانوية:

♦ هيئة تنمية الصادرات
♦ وزارة التجارة والصناعة
♦ وزارة المالية

آليات/إجراءات التنفيذ:

♦ إعطاء أولوية لمستثمري سوهاج في الاستفادة من برنامج دعم الصادرات على المدى القصير لإعطاء ميزة تنافسية نسبية للمحافظة

المدى الزمني: المدى القصير للمتوسط

حلول جذرية طويلة المدى



التوصية: تطبيق نظام موازنة البرامج في الموازنة العامة للدولة بدلاً من موازنة البنود المعمول بها حالياً

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تعديل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ليسمح بتغيير نظام إعداد الموازنة (الباب الأول).
- ◆ نشر الموازنات التي يتم إعدادها تفعيلاً لمنشورات إعداد الموازنة التي أصدرها وزير المالية في السنوات الأخيرة متضمنة تحديد بعض الوزارات وبعض المديريات التابعة لها بإعداد موازنة موازية بنظام البرامج، مع نشر الحسابات الختامية بذات النظام وتقييم النتائج.
- ◆ التدريب المكثف للعاملين بالجهات الحكومية على العمل بهذا النظام.
- ◆ تدريب أعضاء مجلس النواب على كيفية مراقبة الموازنة وتقييم نتائجها بمؤشرات الأداء.

الهدف من التوصية: المساهمة

في وضع حل لمشاكل التمويل على المدى الطويل من خلال إتاحة التمويل للجهات الحكومية على أساس برامج ومشروعات محددة الأهداف ومؤشرات الأداء، مما يساعد على مراقبة أفضل وتحقيق نتائج ملموسة، ويدعم اللامركزية.

المسؤولية الأولية :

- ◆ وزارة المالية

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الوزارات
- ◆ مجلس النواب

المدى الزمني: المدى الطويل



حلول جذرية طويلة المدى

التوصية: مراقبة أداء الموظفين الحكوميين ومحاسبة المقصرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تفعيل قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بشأن تقويم الأداء (الباب الثالث).
- ◆ مراقبة أداء مكاتب تلقي الشكاوى بالجهات الحكومية ومدى فاعليتها.

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الجهات الحكومية

المدى الزمني: المدى الطويل

الهدف من التوصية: سد الفجوة

بين التشريعات والسياسات الموضوعية وتطبيقها، حيث تكمن المشكلة في أغلب الأحيان في عدم تطبيق التشريعات والاستراتيجيات بسبب الإهمال أو التقصير أو الفساد الإداري أو عدم توافق اللوائح التنفيذية مع القوانين

المسؤولية الأولية :

- ◆ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- ◆ هيئة الرقابة الإدارية
- ◆ الجهاز المركزي للمحاسبات

حلول جذرية طويلة المدى



التوصية: تفعيل المادة (1٧٦) من الدستور المصري بشأن اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إصدار القوانين المنظمة لكيفية تفعيل اللامركزية.
- ◆ دراسة إمكانيات وموارد كل محافظة ومدى قدرتها على العمل في إطار من اللامركزية.
- ◆ رفع قدرات الوحدات الإدارية المحلية بمختلف مستوياتها لتمكينها من التطبيق.
- ◆ تعزيز الحوار المحلي مع المجتمع لتمكين الوحدات الإدارية من الاستجابة لمتطلبات المجتمع.
- ◆ تنفيذ مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات والنتائج وتقييم الأداء على جميع المستويات.

الهدف من التوصية: تمكين

الوحدات الإدارية المحلية من مواردها وإدارتها باستقلالية تسمح لها بالنمو في ضوء أولويات القاطنين بها.

المسؤولية الأولية:

- ◆ مجلس النواب
- ◆ مجلس الوزراء
- ◆ وزارة التنمية المحلية
- ◆ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الجهات الحكومية

المدى الزمني: المدى المتوسط والطويل

الملحق الأول: أهمية محافظة سوهاج

تعاني محافظة سوهاج من استمرار ضعف الأوضاع الاقتصادية بها بالرغم من تميزها بأبعاد إيجابية من المفترض أن تساعد على النمو، حيث يوجد بالمحافظة إمكانات يتعين استغلالها ولكنها لا تحظى بالاهتمام الكافي وغير موظفة بالشكل المطلوب، والتي إذا تمت الاستفادة منها فمن الممكن أن تحدث طفرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمحافظة، وذلك كما هو موضح تفصيلاً أدناه:

تنامي فكر ريادة الأعمال: اتجه أبناء المحافظة لريادة الأعمال والعمل بالقطاع الخاص وهو التوجه الذي تحث عليه سياسة الدولة وبصفة خاصة في الآونة الاخيرة ولكن دون تهيئة كافية لمناخ ممارسة الأعمال. فقد تم إنشاء نحو ٢٠٪ من منشآت القطاع الخاص بالمحافظة في السنوات الثلاثة الأخيرة، ونحو ٤٥٪ من المنشآت في السنوات الخمسة السابقة لها (نحو ثلثي المنشآت تم إنشاؤها منذ عام ٢٠١٠)، الأمر الذي يشير إلى تطور في دور القطاع الخاص في المحافظة وتنامي ريادة الأعمال بها، وبالتالي احتياج هذه المنشآت للرعاية ولتوفير الخدمات المالية وغير المالية التي تساعد على الاستمرار والنمو.

الاعتماد على القطاع الخاص في التشغيل: نسبة ٩٩٪ من جميع المشتغلين بالمحافظة يعملون في منشآت القطاع الخاص مقارنة بنسبة ٩٣٪ في الجمهورية ككل، وهو ما يؤكد على دور القطاع الخاص في التوظيف في هذه المحافظة على وجه التحديد.

وجود إمكانات معطلة: يبلغ عدد منشآت* القطاع الخاص المغلقة مؤقتاً بالمحافظة نحو ٩٠٠٠ منشأة بنسبة ٦,٨٪ من إجمالي منشآت القطاع الخاص في المحافظة وتمثل قوى معطلة وإمكانات غير مستغلة يتعين توفير الظروف الملائمة للاستفادة منها. ويعتقد أصحاب المنشآت فيها بأنه يمكنهم مضاعفة عدد العاملين لديهم، وزيادة مبيعاتهم وصادراتهم إذا تم حل المشاكل التي يواجهونها.

* طبقاً للجهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنشأة هي مكان ثابت يزاول فيه نشاط اقتصادي يحوزها حائز سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، ولا يعني بالضرورة مصنع.

وجود فرص للتصدير: على الرغم من نجاح بعض المنشآت في التصدير، إلا أنه توجد بعض المشاكل التي تواجه البعض الآخر للوصول للأسواق الخارجية. وهنا تكمن أهمية توفير المعلومات والخدمات غير المالية، بالإضافة إلى تطوير ميناء سفاجا البحري بصفتها أقرب الموانئ لمحافظة سوهاج.

التوافق مع أولويات الدولة: تعلن الجهات الحكومية دائماً عن أولوياتها ومن ضمنها الاهتمام بمحافظات الصعيد الأشد فقراً، وتشجيع ريادة الأعمال، والشمول المالي، وتنمية الصناعة، وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات في قطاعات مستهدفة جميعها سائدة في محافظة سوهاج (الصناعات الهندسية، والصناعات الكيماوية، والمنسوجات والملابس، ومواد البناء). وتتسق هذه الأولويات جميعاً مع أولويات المستثمرين بسوهاج إلا أنهم لا يلمسون النتائج على أرض الواقع مثلما هو موضح لاحقاً.

وجود دور فاعل للمرأة: للمرأة دور كبير في القطاع الخاص بالمحافظة، حيث أن عدد كبير من المنشآت لديها نسبة من العاملات السيدات، أو بها شركاء من السيدات، وهو ما تشجعه الدولة لتحقيق الأهداف التنموية.

الملحق الثاني: تحليل التحديات وأولويات المستثمرين وأولويات الجهات الحكومية فى سوهاج

أولويات المستثمرين

١. المرافق والخدمات

الكهرباء: تأتي شبكة الكهرباء في المرتبة الأولى من حيث سوء الخدمة المقدمة بسبب ضعف وعدم ثبات التيار وانقطاعه في بعض الأحيان، ومشاكل في نظام المحاسبة، وغيوب فنية بالشبكة، تؤدي جميعها لتعطيل الإنتاج، وتلف المعدات، وزيادة قيم الفواتير.

المياه: عدم ملاءمة جودة المياه للمستوى المطلوب وانقطاعها وضعفها بما فى ذلك فى المناطق الصناعية.

الاتصالات: تفتقر المناطق الصناعية إلى وجود شبكات اتصالات جيدة سواء كانت التليفونات الأرضية أو المحمولة أو الإنترنت وهو ما يؤثر على تواصل المصنعين خارج سوهاج أو بالمناطق الصناعية.

مياه الصرف: حيث لا توجد شبكة صرف فى بعض المناطق، بخلاف محاسبة المصانع على فواتير صرف غير عادلة حيث يتم تثبيت تعريفات خدمات الصرف كنسبة من تعريفات المياه بغض النظر عن طبيعة المصانع والتي لا تقوم بصرف هذه الكميات من المياه بالفعل وتضطر لسداد فواتير لا تعبر عن استخدامهم الحقيقي للشبكة.

إنارة المناطق الصناعية: بسبب تعطلها أو سرقة أجزائها، وتكمن أهمية الإنارة فى كونها أحد عوامل الأمان، فبدونها تزيد مخاطر تعرض المنشآت للسرقة وتعرض العاملين للخطر أثناء ذهابهم وإيابهم من العمل، وهو ما يزيد من صعوبة ظروف عملهم ويحد من فرص النساء بصفة خاصة فى الحصول على عمل لائق.

مصادر الطاقة: فعلى الرغم من أنه كان من المفترض توصيل الغاز الطبيعي للمصانع بسوهاج عام ٢٠١٤/٢٠١٥، إلا أن ذلك لم يتم بعد وتستمر المصانع في استنزاف مواردها المالية في استخدام مصادر طاقة أخرى أعلى تكلفة وأكثر تلويثاً للبيئة، في حين أن استخدام الغاز الطبيعي من الممكن أن يحقق وفراً كبيراً في التكلفة لغالبية المنشآت.

الخدمات الأساسية: على سبيل المثال حراسة المناطق الصناعية وتوفير الخدمات الأمنية حفاظاً على المصانع وعلى الأفراد المتنقلين داخل المنطقة، خاصة مع سوء حالة شبكات الإنارة، وكذا الخدمات الأخرى مثل المطافئ والإسعاف ووسائل المواصلات.

٣. الحصول على التمويل:

عدد قليل من المنشآت التي تتقدم بطلبات للحصول على تمويل مصرفي تنجح في الحصول عليه بالفعل بالرغم من صغر حجم التمويل المطلوب. فإذا كانت هذه المبالغ ضئيلة مقارنة بالقروض التي تمنحها البنوك للمشروعات الكبيرة، والتي تفضل أن تركز أعمالها معها، فهذه المبالغ البسيطة تحدث فارقاً كبيراً في مصانع صغيرة ومتوسطة تنتج وتستوعب القوى العاملة بدون تكاليف على الحكومة وتحتاج لتمويل رأس مالها العامل أو شراء خطوط الإنتاج أو التوسع في نشاطها.

٣. السياسات والتغيرات الاقتصادية

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة سن قانون الضريبة على القيمة المضافة، وزيادة تعريفه الكهرباء بمعدل وصل إلى ٣٥٪ للاستخدام التجاري و٥٢٪ للاستخدام الصناعي، وخفض دعم المياه بنحو ٤٦,٥٪، وتعديل بعض الفئات الجمركية، وزيادة أسعار الوقود. كما تم اتخاذ قرار تعويم العملة مما رفع تكاليف الإنتاج والتشغيل، حيث تعتمد أغلب المنشآت على مستلزمات الإنتاج المستوردة والتي تصل نسبتها إلى ٨٠٪ من مدخلات الإنتاج في بعض المصانع. وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة مع ارتفاع سعرالبيع بدرجة أقل مما أدى إلى انخفاض هامش الربح. وعلى جانب الطلب، أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى إحجام المشترين عن بعض السلع وتغيير نمط استهلاكهم للتأقلم مع الظروف الاقتصادية التي يمرون بها، وهو ما يؤثر بالسلب على منتجي السلع والخدمات. وبالرغم من سن بعض القوانين المفترض أن تحسن من مناخ الاستثمار في مصر، إلا أن إصدار اللوائح التنفيذية وتهيئة الجهات الحكومية والعاملين بها لتطوير واستخدام نظم العمل الجديدة يستغرق الكثير من الوقت وبالتالي لا يأتي بالثمار التي صدرت القوانين من أجلها بالسرعة المطلوبة.

٤. معوقات أخرى

يعاني المستثمرون من معوقات أخرى متعددة تشمل ندرة العمالة المدربة، وصعوبة تسويق المنتجات على مستوى الجمهورية بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي سعر البيع مما يؤدي لضعف التنافسية وعدم القدرة على التوزيع بالأسواق المناسبة، ووجود منتجات لا تخضع للرقابة (وخاصة منتجات القطاع غير الرسمي) والتي تحظى بتنافسية سعرية عالية. وبينما هناك رغبة لدى المستثمرين في تصدير منتجاتهم ولكن تنقصهم المعلومات حول الأسواق الخارجية وكيفية الوصول إليها، فضلاً عن صعوبة وطول إجراءات التصدير. وتظل الإجراءات الحكومية واحدة من العراقيل التي يتعامل معها المستثمر وتحتاج لمزيد من الاهتمام وتفعيل للقوانين واللوائح. وبالإضافة إلى ما سبق، فلا يشعر رواد الأعمال بسوهاج بوجود خدمات تطوير الأعمال* وإن وجدوها فلا تكون متوفرة في المجال وبالسعر المناسبين.

* وهي الخدمات غير المالية التي تساعد المشروعات على العمل والنمو مثل المساعدة في إعداد دراسات السوق، والتسويق للمنتجات، والتدريب المهني، والدعم الفني والتكنولوجي، الخ.

أولويات الأجهزة الحكومية وتعاملها مع المعوقات:

يوضح الجدول الآتي مقارنة لأولويات المستثمرين والحكومة ويؤكد توافقهما التام من حيث المبدأ مع وجود خلل شديد في المنظومة لنقل الأولويات الحكومية من الورق إلى التنفيذ، وهو ما يجعل النتيجة غير مرضية بالمرّة للمستثمرين وتشير للافتقار لآليات المتابعة والمحاسبة الفعالة.



وفي ضوء هذه الأولويات والفجوة بينهما، تم إعداد خطة العمل الواردة في هذه الورقة لمعالجة أسباب معوقات الاستثمار بشكل واقعي مع عقد الأمل على أن تؤمن الحكومة المصرية بالقضية وأن تبني هذه الخطة وتضعها حيز التنفيذ مع مراقبة وتقييم الأداء باستمرار.

الملحق الثالث: دراسة حالة

أحد المصانع بمحافظة سوهاج ينتج الغازات السائلة والغازية مثل الأكسجين والنتروجين المُسال والغازي والأرجون وثاني أكسيد الكربون والأسيتيلين، وهو ثالث أكبر مصنع في الجمهورية في هذا المجال والوحيد من نوعه في الصعيد. يقوم المصنع بتوريد ٩٠٪ من إنتاجه للجهات الحكومية ومنها المستشفيات، حيث تستخدم بعض هذه الغازات في أغراض طبية، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الصناعة وحيويتها. وجدير بالذكر أن السوق يستوعب حجم عرض أكبر بكثير من المعروض حالياً. ومن مزايا المصنع أنه ملتزم بيئياً، بل ولديه فكرة نشاط صديق للبيئة تتمثل في الاتفاق مع مصانع السماد للحصول على النفايات للاستفادة من ثاني أكسيد الكربون وتصنيع منتجات أخرى غير ضارة، وقام بالفعل بعرض الفكرة على مصانع الأسمدة إلا أنها ترفض الفكرة.

الخسائر المباشرة:

- ◆ ٢ مليون جنيه سنويا بسبب مشاكل الكهرباء.

الخسائر غير المباشرة:

- ◆ استمرار وجود طلب غير ملبى في السوق.
- ◆ خسارة ١٠ فرصة عمل يمكن تحقيقها.
- ◆ خسارة مبيعات إضافية.
- ◆ خسارة ضريبية للدولة.

أهمية المصنع:

- ◆ صناعة حيوية.
- ◆ فجوة بين العرض والطلب واحتياج السوق لمزيد من العرض.
- ◆ ٩٠٪ من الإنتاج يتم توريده لجهات حكومية.

المعوقات:

- ◆ انقطاع تيار الكهرباء
- ◆ صعوبة الحصول على التمويل.

ويواجه المصنع عدة مشاكل منها طول دورة تحويل النقدية وهي فترة حصوله على النقود مقابل عمليات البيع التي ينفذها، واحتياجه للتمويل. فالمصنع لديه القدرة على التوسع في خطوط الإنتاج ولكنه ينقصه التمويل بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه تقريباً ولا يتسنى له الحصول عليه. ويعمل بالمصنع حالياً ٣٠٠ عامل، وفي حالة إتمام التوسع، سيزيد عدد العاملين بالمصنع بما لا يقل عن ١٠٠ عامل، بنسبة زيادة قدرها ٣٣٪. كما يواجه المصنع مشكلة انقطاع تيار الكهرباء حيث أنه يعمل بطاقة ٤ ميغا وات، ويتسبب انقطاع التيار في زيادة الاستهلاك بسبب الاحتياج لشحن الماكينات مرة أخرى عند عودة التيار. وبحساب بسيط نجد أنه في حالة انقطاع التيار لمدة نصف ساعة فقط مرتين يومياً، تقدر حجم التكلفة بنحو ٥٠٠٠ جنيه يومياً، أي ١,٨ مليون جنيه سنوياً، بخلاف خسارة في الماكينات تقدر بنحو ٢٠٠ ألف جنيه، بإجمالي خسائر يصل إلى مليوني جنيه في العام الواحد.

ويتضح من هذه الحالة حجم الخسائر المباشرة التي يتحملها المستثمر وتكلفة الفرصة الضائعة المتمثلة في عدم التوسع في المصنع بسبب نقص التمويل. وإذا افترض عدم وجود المشاكل التي يواجهها هذا المستثمر، فسيتوسع في نشاطه، وتزيد مبيعاته، ويوظف مائة عامل إضافي، بخلاف تحسين البيئة، وشراء مستلزمات إنتاج أكثر من مورديه وتنويعهم، وما يترتب على ذلك كله من تحسين الأوضاع المعيشية للعمال، وسداد ضرائب على الأرباح أكثر، وضرائب قيمة مضافة، وضرائب على الأجور والمرتببات، وسد الفجوة بين العرض والطلب في نوعية المنتجات التي يقدمها. ويعد ذلك مثلاً حياً لمعنى دوران عجلة الإنتاج التي ينادي به المجتمع كله.

وعلى صانع القرار أن يؤمن بضرورة وجدية حل مثل هذه المشاكل وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ستتحقق جراء ذلك والتأثير المضاعف الذي سيطرأ على المجتمع من معالجة معوقات تبدو بسيطة ولكن أثرها يستحق الاهتمام.

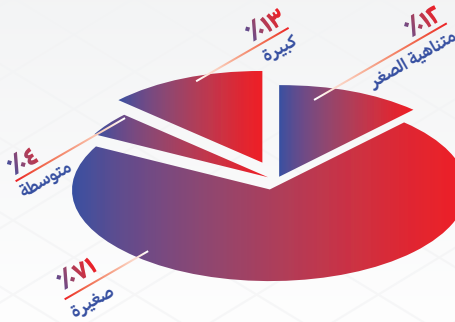
الملحق الرابع: نتائج استمارة الاستبيان

رأى فريق العمل ضرورة أن يتم جمع بيانات ميدانية من المستثمرين بمحافظة سوهاج بشكل مباشر. وقد تم إعداد استمارة رأى وفيما يلي عرض لأهم النتائج وتحليلها:

صفات المنشآت التي شملتها العينة

عدد المنشآت بالعينة ٢٤ منشأة جميعهم بالقطاع الصناعي عدا منشأة واحدة بالقطاع الزراعي، ١٤ منهم أعضاء بجمعية المستثمرين بسوهاج (بنسبة ٦٤ ٪). وتقع الغالبية العظمى من منشآت العينة في المناطق الصناعية بسوهاج (٢٢ منشأة)، نصفهم تقريباً في حي الكوثر، والبعض الآخر بغرب جرجا (٥ منشآت) والأحيوية (٣ منشآت)، وغرب طهطا (منشأة واحدة).

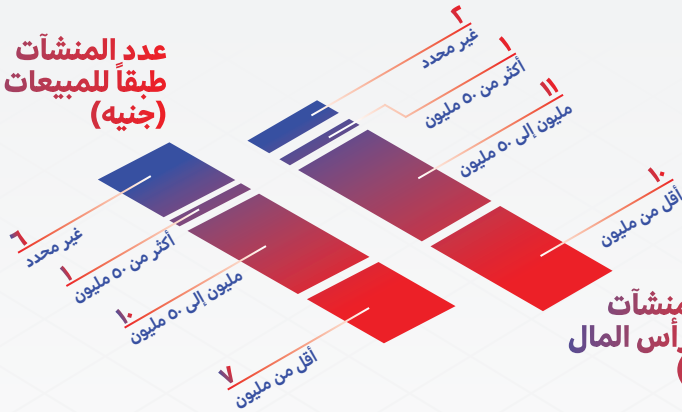
حجم المنشآت: طبقاً لعدد العمال، تعد أغلب المنشآت في العينة منشآت صغيرة بنسبة ٧١ ٪ من إجمالي العينة. أما رأس المال فالغالبية العظمى تقع في نطاق الأقل من مليون جنيه، وبالنسبة للمبيعات السنوية فنحو ٤٢ ٪ من المنشآت تحقق ما بين مليون إلى ٥٠ مليون جنيه سنوياً.



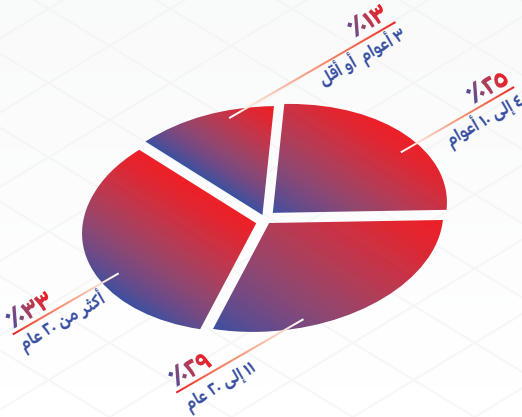
حجم المنشآت طبقاً لعدد العمال

المنشأة متناهية الصغر
يعمل بها ٥ عمال أو أقل،
والصغيرة من ٦-٥٠ عامل،
والمتوسطة من ٥١-١٠٠ عامل،
والكبيرة أكثر من ١٠٠ عامل

عدد المنشآت طبقاً للمبيعات السنوية (جنيه)



عدد المنشآت طبقاً لرأس المال (جنيه)



عمر المنشآت

متوسط عمر المنشآت بالعينة هو ١٩,٣ عام .

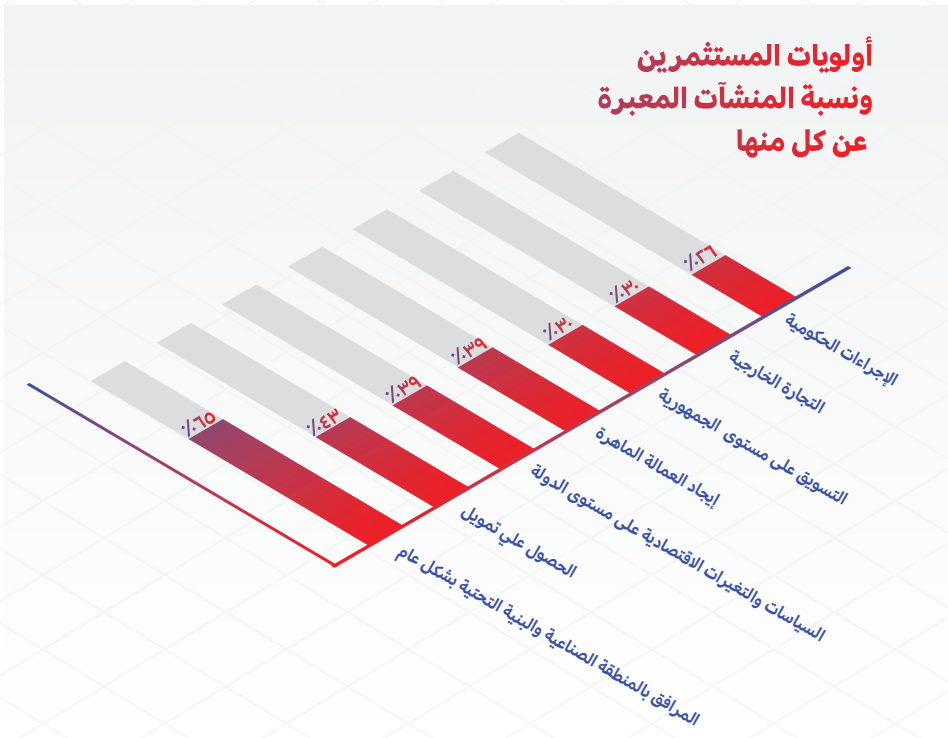
القدرة على النمو: استطاعت نسبة ثلثي منشآت العينة أن تنمو خلال السنوات الثلاثة الماضية من حيث عدد العمال أو رأس المال أو المبيعات. وقد زاد عدد العمال في نحو ثلث منشآت العينة، وزاد رأس المال والمبيعات السنوية أو أحدهما في ٥٥٪ من المنشآت.

مساهمة المرأة: ٤٥٪ من المنشآت لديها نسبة من العاملات السيدات، و ٢٥٪ من المنشآت بها شركاء من السيدات.

مصادر الطاقة: جميع منشآت العينة تستخدم الكهرباء كمصدر للطاقة لتشغيل نشاطها، ونصفها يستخدم مصدراً ثانٍ (السولار أو المازوت).

١. معوقات الاستثمار كما يراها المستثمرون

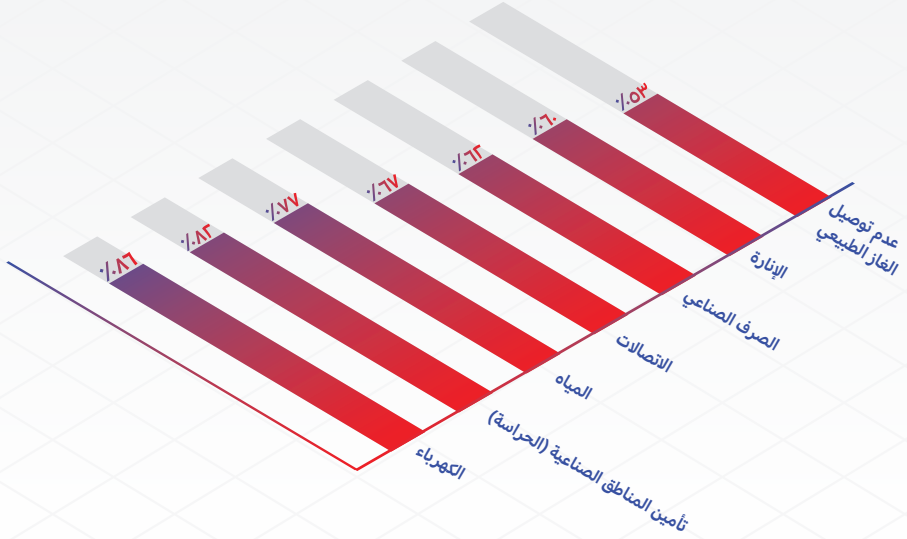
تأتي البنية التحتية في مقدمة اهتمامات المستثمرين في سوهاج، يليها الحصول على التمويل. أما إيجاد العمالة الماهرة والسياسات والتغيرات الاقتصادية الكلية فتأتيان في المرتبة الثالثة من أولويات المستثمرين، ثم التجارة الداخلية والخارجية، وأخيراً الإجراءات الحكومية. ويوضح الشكل أدناه ترتيب تلك الأولويات والوارد تفصيلها كالتالي:



تدني حالة المرافق والخدمات:

يعد ضعف المرافق بالمناطق الصناعية من أهم المشكلات التي تواجه المستثمرين، ولذلك سيتم استعراض تفاصيل كل جانب منها حتى يتسنى تعريف المشكلة ومدى حدتها وبالتالي وضع أولوية لحل تلك المشاكل خاصة مع محدودية موارد الدولة. ويوضح الشكل أدناه مدى المشاكل المتعلقة بالمرافق المختلفة والوارد بيانها تفصيلاً فيما بعد.

نسبة المنشآت التي أفادت بوجود مشاكل في المرافق والخدمات الأساسية



الكهرباء: تواجه 86٪ من المنشآت مشاكل في الكهرباء أكثرها بسبب ضعف أو عدم ثبات التيار ويليها انقطاع التيار ووجود مشاكل في نظام المحاسبة بسبب وجود عيوب فنية في الشبكة.

الحراسة: يرى نصف أعضاء العينة أن إجراءات الأمن والحراسة داخل المناطق الصناعية منعدمة، ويرى ثلث العينة أنها ضعيفة.

المياه: تتمثل المشكلة بالأساس في قلة جودة المياه، وانقطاعها وضعفها.

الاتصالات: يرى ثلثا العينة وجود مشاكل في الاتصالات بأنواعها، تتمثل في عدم وجود اتصالات أرضية، يليها ضعف وسائل الاتصال بالإنترنت وضعف شبكات المحمول.

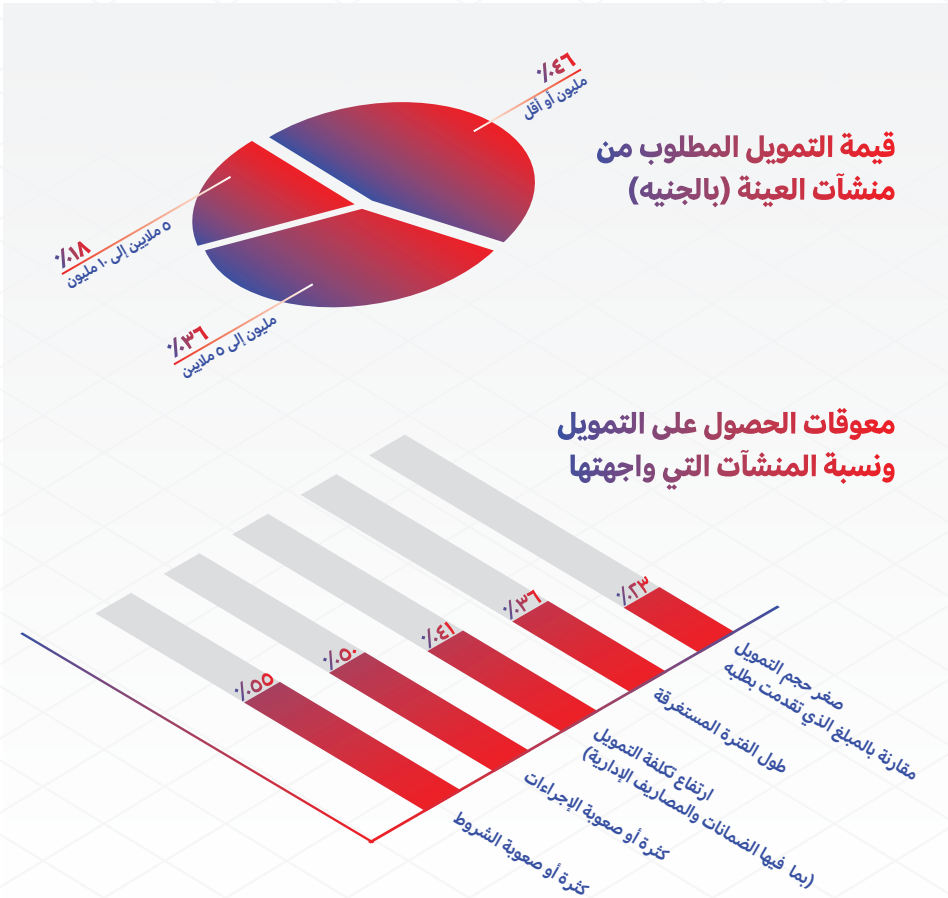
الصرف الصناعي: يعتقد 63٪ من منشآت العينة بوجود مشكلة أو أكثر في الصرف الصناعي تتمثل بالأساس في عدم وجود شبكة صرف صناعي، يليها مشاكل في نظام المحاسبة.

الإدارة: ترى أغلب المنشآت (60٪) وجود مشاكل في إدارة المناطق الصناعية تتمثل في أعطال الشبكة، يليها سرقة الأعمدة والكابلات الكهربائية.

صعوبة الحصول على التمويل:

تقدمت ثلثا منشآت العينة للحصول على التمويل من الجهات المختلفة، وقد حصل نصفهم بالفعل على التمويل. ويستحوذ البنك الأهلي المصري على النسبة الأكبر من طلبات التمويل بنسبة ٤٥٪ من الطلبات، ويليه بنك مصر بنسبة ١٨٪ من طلبات التمويل. هذا وقد كانت معظم هذه الطلبات في الفترة ما بعد إعلان البنك المركزي المصري عن مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة وإجراءات ميسرة، حيث كانت نسبة ٨٣٪ من طلبات التمويل في الفترة من ٢٠١٦ وما بعدها. وقد تراوحت قيمة التمويل المطلوب من مليون إلى عشرة ملايين جنيه. أما عن الغرض من التمويل، فيأتي طلب تمويل رأس المال العامل في المقدمة (٤١٪)، يليه شراء معدات أو خطوط إنتاج لبدء النشاط (٣٢٪)، ثم شراء معدات أو خطوط إنتاج للتوسع في النشاط (٢٣٪)*.

* الإجمالي لا يساوي بالضرورة ١٠٠٪ لأن بعض المنشآت تقدمت للحصول على التمويل أكثر من مرة لأكثر من غرض.



بالنسبة للمعوقات فتركزت في كثرة أو صعوبة الشروط والإجراءات، وارتفاع التكلفة، وطول الفترة المستغرقة للحصول على الموافقة، وصغر حجم التمويل المتاح مقارنة بالمبلغ المطلوب نظراً لمحدودية سلطات مديري الفروع والأقاليم في البنوك لمنح القرار الائتماني.

صعوبة الحصول على الخدمات غير المالية:

نصف مستثمري العينة لا يعرفون بخدمات تطوير الأعمال المتاحة في المحافظة. أما من يعرفون بالخدمات فنصفهم يعتقد أن هذه المنتجات جيدة ولكنها مرتفعة التكلفة. وقد قام بالفعل نحو ٦٠٪ من المنشآت بتدريب العاملين لديهم خلال السنوات الثلاثة الماضية على الموضوعات الفنية، ولكن التدريب على مهارات الإدارة المختلفة لم يحظَ بالاهتمام الكافي. أما تطوير المنتجات أو اللجوء إلى المراكز البحثية والتكنولوجية فلم يحدث إلا في ثلث منشآت العينة فقط.

هذا وتواجه ٦٠٪ من المنشآت مشاكل في تسويق منتجاتها في الداخل بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي سعر البيع، وعدم القدرة على التوزيع بالأسواق المناسبة، ووجود منتجات لا تخضع للرقابة (منتجات تحت السلم) والتي تحظى بتنافسية سعرية عالية.

صعوبة التصدير:

تصل نسبة منشآت العينة التي تقوم بالتصدير إلى ٣٠٪ من المنشآت ويصدرون ما بين ١٠ إلى ٤٠٪ من إجمالي إنتاجهم وذلك إلى إجمالي ١٦ دولة. وحاولت ٢٥٪ من المنشآت التصدير وواجهتهم صعوبات. وتكمن معوقات التصدير في صعوبة الحصول على معلومات عن الأسواق الخارجية وكثرة أو صعوبة إجراءات التصدير. وتتصدر السعودية قائمة الدول المستوردة مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بميناء سفاجا البحري وبالطرق المؤدية إليه من سوهاج. وبالنسبة للموانئ التي يتم الاعتماد عليها فهي الإسكندرية، والعين السخنة، والأديبة، وسفاجا والتي هي الأجدر بالتطوير والتأهيل للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير من خلالها وتوفير نفقات النقل إلى الموانئ الأخرى البعيدة.

٢. تقدير المستثمرين لحجم الفرص الضائعة

هناك فرص ضائعة بسبب معوقات الاستثمار التي يواجهها أصحاب الأعمال في سوهاج، والتي إذا تم التغلب عليها فمن الممكن من وجهة نظر المستثمرين أن يزيد عدد العمال وتزيد المبيعات السنوية وكذا الصادرات. فإن ٤٢٪ من المستثمرين يعتقدون أنه باستطاعتهم زيادة عدد العاملين لديهم بنسبة ١-٢٥٪ من العمالة الحالية، ونسبة مماثلة من المستثمرين (٤٢٪) يرون أن العمالة يمكن أن تزيد لتصل إلى ما يتراوح بين مرة ونصف إلى ضعف العدد الحالي، أما المبيعات السنوية، فيتوقع ٤٢٪ من المستثمرين أن تزيد بنسبة من ١-٢٥٪ من القيمة الحالية، وثلث المنشآت تتوقع زيادة المبيعات بين ٢٥-٥٠٪، بينما ربع المنشآت تتوقع زيادة المبيعات بما يفوق الـ ٥٠٪ وقد يصل إلى ١٠٠٪ من القيمة الحالية. وبالنسبة للصادرات، فالمتوقع أن تزيد بما يصل إلى ٢٥٪ مقارنة بحجم الصادرات الحالية أو مقارنة بالفرصة الضائعة التي يواجهها المستثمرون غير القادرين على التصدير في ظل الأوضاع الحالية.

الملحق الخامس: قائمة بأهم الجهات المعنية

http://www.fei.org.eg	اتحاد الصناعات المصرية
http://ueldp.gov.eg/en/upper-egypt-local-development-program	برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر
http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx	البنك المركزي المصري
http://www.msme.eg/	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
http://www.eeaa.gov.eg/	جهاز شؤون البيئة
http://www.cabinet.gov.eg/	رئاسة مجلس الوزراء
http://www.egas.com.eg/home.aspx	الشركة القابضة للغاز
https://www.hcww.com.eg/	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة
http://www.gcsdc.com.eg/	شركة المياه والصرف الصحي بسوهاج
http://www.regas.com.eg/	شركة غاز الأقاليم - ريجاس
http://www.ueedc.com/company/sectors/	شركة مصر العليا لتوزيع الكهرباء - قطاع سوهاج
http://www.gcwc.com.eg/	شركة مياه الشرب بالقاهرة الكبرى
http://www.parliament.gov.eg/	مجلس النواب
https://www.encpc.org/	المركز التكنولوجي للإنتاج الأنظف

http://www.imc-egypt.org/	مركز تحديث الصناعة
https://www.cbi.eu/	مركز تنمية الصادرات من الدول النامية الهولندي (CBI)
http://www.customs.gov.eg/	مصلحة الجمارك
http://www.fei.org.eg/index.php/ ar/fei-units-site-map-ar/eco-ar	مكتب الالتزام البيئي باتحاد الصناعات المصرية
http://www.mti.gov.eg/Arabic/ aboutus/Sectors/Trade/Entities/ EgyptianInternationalTradePoint/ Pages/default.aspx	نقاط التجارة الدولية
http://www.nrea.gov.eg/	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة
http://www.ida.gov.eg/ webcenter/portal/IDA	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
http://www.fra.gov.eg/	الهيئة العامة للرقابة المالية
http://www.goeic.gov.eg/	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
www.garblt.gov.eg/	الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
http://www.expoegypt.gov.eg/	هيئة تنمية الصادرات
http://www.regas.com.eg/	هيئة غاز الأقاليم
http://www.sohag.gov.eg/gov2/ area/default.aspx	الوحدات المحلية بسوهاج
http://www.pppcentralunit.mof. gov.eg/	الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص - بوزارة المالية
http://www.mcit.gov.eg/	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

http://www.miic.gov.eg/Arabic/Investment/InvestorServicesCenter/Services/Pages/default.aspx	وزارة الاستثمار والتعاون الدولي - مراكز خدمات المستثمرين
http://www.mhuc.gov.eg/	وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
http://www.petroleum.gov.eg/	وزارة البترول والثروة المعدنية
http://www.mti.gov.eg/	وزارة التجارة والصناعة
http://mpmar.gov.eg/	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
http://www.moss.gov.eg/	وزارة التضامن الاجتماعي
http://www.mld.gov.eg/	وزارة التنمية المحلية
http://www.moee.gov.eg/	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
http://www.mof.gov.eg/	وزارة المالية
http://mot.gov.eg/	وزارة النقل

عدد فروع البنوك بسوهاج

8	البنك الأهلي المصري
12	البنك الزراعي المصري
1	المصرف المتحد
7	بنك الإسكندرية
1	بنك الأهلي الكويتي
1	بنك التجاري وفا
1	بنك التعمير والإسكان
3	بنك القاهرة
3	بنك الكويت الوطني مصر
1	بنك إمارات دبي الوطني
1	بنك فيصل الإسلامي المصري
1	بنك قطر الوطني الأهلي QNB
1	بنك كريدي أجريكول
13	بنك مصر
1	بنك مصر إيران للتنمية
4	بنك ناصر الإجتماعى
4	مصرف أبو ظبى الإسلامى - مصر

Administrative Decentralization: World Bank Group. (n.d.). Retrieved January 2019, from World Bank Group: <http://www1.worldbank.org/publicsector/decentralization/admin.htm>

Institute of National Planning, Egypt and UNDP. (2008). Egypt Human Development Report - Egypt's Social Contract: The Role of Civil Society.

Ministry of Trade and Industry. (2016). Industry and Trade Development Strategy: 2020-2016.

The World Bank. (2014). Doing Business in Egypt 2014: Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises.

أعضاء عاملين: جمعية المستثمرين بسوهاج. (بدون تاريخ). تم الاسترجاع في يناير ٢٠١٩, من موقع الجمعية: siaegypt.org/أعضاء-عاملين/

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، مصر. (٢٠١٠). مصر: تقرير التنمية البشرية - شباب مصر: بناء مستقبلنا.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٥). مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). مصر في أرقام: مارس ٢٠١٨.

القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار. (٢٠١٧).

القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية . (٢٠١٦).

القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية. (٢٠١٨).

توصيل الغاز الطبيعي لمحافظة سوهاج. (بدون تاريخ). تم الاسترجاع في يونيو ٢٠١٨، من موقع وزارة البترول والثروة المعدنية:

<http://www.petroleum.gov.eg/ar/Investment/InvestmentProjects/MOPIInvestingEGAS/Pages/sohag.aspx>

جريدة البورصة. (٢٠١٨، ديسمبر ٢٤). تم الاسترجاع في يناير ٢٠١٩، من موقع الجريدة:
<https://www.alborsaanews.com/1164644/24/12/2018>

دستور جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤).

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة. (.n.d).

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١٨. (٢٠١٨).

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وزارة المالية. (٢٠١٧). منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.